العريضي تفقد توسعة الرصيف ١٦ في مرفأ بيروت: قطاع النقل تأثر إيجابا ولم نقع بإرباك رغم أحداث المنطقة

الجمعة ١١ كانون الثاني ٢٠١٣ الساعة ١٥:٤٥
وطنية – تفقد وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي قبل ظهر اليوم، سير الأعمال في توسعة الرصيف ١٦ في مرفأ بيروت، حيث اطلع على المراحل التي وصلت إليها الأعمال التي شارفت على الانتهاء في قسم من هذا المشروع. وكان العريضي وصل التاسعة والنصف صباحا وكان في استقباله الرئيس المدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت حسن قريطم، محاطا بأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي المرفأ ومدير عام النقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، وأمين سر لجنة الإدارة توفيق لطيف، ورئيس ميناء بيروت الربان مارون خوري، رئيس نقابة موظفي وعمال مرفأ بيروت الدكتور بشارة الأسمر وأعضاء مجلس النقابة.

على الفور، قام الجميع بجولة على الرصيف ١٦ حيث شرح قريطم للعريضي سير الأعمال في التوسعة الجارية على هذا الرصيف، مشيرا إلى أن "قسما من هذا المشروع قد شارف على الانتهاء منه".

وبعد الجولة، ترأس العريضي اجتماعا لمجلس إدارة المرفأ بحضور قريطم وأعضاء مجلس الإدارة، ثم دعي إلى الاجتماع ممثلو الهيئات المعنية التي تتعامل مع المرفأ وهم: رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت إيلي زخور، الأمين العام للغرفة محمد عيتاني، رئيس نقابة مخلصي البضائع غسان سوبره، رئيس نقابة متعهدي المرفأ جوزيف عواد، رئيس نقابة وسطاء النقل سمير سرياني، رئيس نقابة الوكلاء البحريين حسن الجارودي. وجرى خلال الاجتماع البحث في التعرفة الجديدة التي ستصدرها إدارة المرفأ.

وبعد انتهاء الاجتماع قال وزير الأشغال: "جلنا اليوم على مشروع التوسعة في مرفأ بيروت وبكل سرور وفرح لمسنا التقدم الكبير في تحقيق الحلم الموعود في مرفأ بيروت. الأمور تسير بشكل جدي، والرصيف ١٦ أنجز القسم الأكبر منه وفقا لما هو مطلوب لمشروع بأهمية مشروع توسعة الرصيف ١٦ في مرفأ بيروت. وخلال الأشهر القليلة المقبلة سيتم استلام الرصيف منجزا وهو بطول ٥٠٠ متر، مما يمكن محطة المستوعبات من التحرر من المستوعبات المكدسة بعضها فوق بعض".

أضاف: "وقبل استلام المشروع بشكل نهائي سوف نعلن عن إطلاق توسعة المرحلة الجديدة للمرفأ دون تردد أو روتين إداري لأن مرفأ بيروت يجب أن يبقى وأن يستمر وأن يكون مواكبا للتطورات العالمية في هذا الشاطىء. ويعود هذا النشاط إلى تعاطي جميع المعنيين بإيجابية كعائلة واحدة لبنانية مميزة. وبرؤية موحدة انتجت هذه الخطوة الإيجابية".

وأشار إلى أن "ثمة معوقات كثيرة في المرفأ ولا سيما أن المساحات ضيقة وحركة العمل استثنائية وقد تجاوزت رقم المليون حاوية نهاية ٢٠١٢ والمحطة كانت معدة لاستيعاب ٤٠٠ إلى ٤٥٠ حاوية"، معتبرا أن "هذا بحد ذاته يتحدث عن نجاح المرفأ". وشكر "كل العاملين في إدارة المرفأ والمتعاملين معه وكل الشركات التي أدت إلى هذا النجاح". وقال العريضي: "إن هذه الروحية السائدة بين العاملين في المرفأ انتجت اتفاقا جديدا حول مجموعة من العناوين والمسائل كانت موضع نقاش بين أهل القطاع وإدارة المرفأ لتسهيل العمل على الأرض مسائل لها علاقة بزيادة التعرفة على بعض الأمور وإبقاء التعرفة كما هي على أمور أخرى. ومسائل لها علاقة بتنظيم العمل ومواجهة نوعية من البضائع التي تستورد عبر المرفأ مثل الحديد، ووزن الشاحنات الاستثنائي الكبير جدا الذي يتناقض مع ما صممت على أساسه الطرقات والجسور والحركة بالنسبة للاستيراد عبر مرفأي طرابلس وبيروت ناشطة ومتقدمة جدا. تم توحيد التعرفة بشكل محصور جدا مما يسهل العمل وجباية الرسوم الجمركية والمرفئية".

ولفت إلى أن "ثمة مشاكل مستجدة بفعل الأزمة الكبيرة التي تحيط بحركة النقل والأزمة الأساسية سببها ما يجري في سوريا". وأكد أن "هذا القطاع لم يتأثر كقطاع نقل وأن قطاع النقل البحري تأثر إيجابا". وقال: "بهذا المعنى الإيجابي استفادت كل القطاعات المعنية بالنقل البحري".

أضاف: "عند بدء الأحداث في سوريا عقدنا، كوزارة نقل، اجتماعا في غرفة التجارة والصناعة في بيروت بحضور كل المعنيين في قطاعي الاستيراد والتصدير لأننا قرأنا قلقا على حركة النقل بسبب الأحداث الأمنية وما رافقها من عمليات تعيق حركة النقل. ما يؤدي إلى إنعكاس سلبي على اللبنانيين. واستباقا لما يحدث، والأحداث في سوريا كانت في بدايتها، وضعنا كل الاحتمالات أمامنا. وتصرفنا على أساس كيفية التعاطي مع كل احتمال مما أثمر إيجابيات ولم نقع بإرباك بل أمنا كل الأمور البديلة. وما أعلنه وزير الزراعة خلال اجتماعه الأخير مع المصدرين والمزارعين بحضوري في وزارة الأشغال أنه تم تصدير ٢٥ ألف طن من التفاح عبر مرفأ بيروت، وبالتالي استخدمنا عملية النقل البحري في هذا المجال انطلاقا من رؤية سابقة معدة من قبل مديرية النقل البري والبحري. ولم نستثن أي إجراء أو تدبير قانوني أو إداري لتسهيل حركة النقل البحري والبري للحصول على نتائج واحدة تقضي بتحصين قطاع النقل البحري وتحصين العمل في مرفأ بيروت".

وردا على سؤال عن عدم تفقده أضرار العاصفة في منطقة حي السلم، أجاب:"لا مشكلة لدي وهذه ليست المرة الأولى. وأنا أعرف جيدا السياسة في البلد ومن يتكلمها ومن يتكلم بغير السياسة وهو في موقع سياسي، ومن يعمل مياوما في السياسة، وأنا صاحب التعبير "المياومون في السياسة اللبنانية"، ومن يعمل في السياسة مثل أي مهنة أو عمل. والحديث عن وزارة الأشغال أنا أتحمل مسؤوليته وأقدر ما يقوله الناس وأحترمه وضميري مرتاح. وما قمنا به واضح تماما بعيدا عن المسرحيات. أمام كل الناس والدولة أنا جاهز للمساءلة، واليوم يقوم زملائي الوزراء ووفد من الهيئة العليا للإغاثة ومديرو الطرق والصيانة في وزارة الأشغال بزيارة لمنطقة حي السلم لتفقد الأضرار".

وإذ لفت إلى أن "عمل وزارة الأشغال في هذه المنطقة ليس موسميا وهو لم يتوقف على مدار السنة، رغم أن مشكلة حي السلم لا تقع على عاتق وزارة الأشغال والجميع يعلم ذلك"، قال: "ما نقوم به في تلك المنطقة واجب علينا لرفع الظلم عن الناس وأن فرق الوزارة، حيث استطاعت الوصول، قامت بعملها وأحصت الكثير من الأضرار كما أنها ستتواجد في كل المناطق للوقوف على الأضرار ضمن اختصاص الوزارة".

وأشار العريضي إلى أن "وفدا من صيدا وهو معارض" زاره بالأمس شاكرا الوزارة على "ما قامت به في مرفأ صيدا"، وقال: "كذلك فريق آخر قال الكلام ذاته وكان هناك إجماع على أنه لو لم تنجز وزارة الأشغال العامة والنقل الأعمال في مرفأ صيدا لكانت كارثة كبيرة حلت في المنطقة. علما أن الملف النهائي على مستوى الوزارة لهذا الموضوع لم ينته بعد، وما قمت به من أعمال على مسؤوليتي، وأعطيت القرار بإنجاز الأعمال وأنا أفاخر حتى لو قال الكثيرون أنني أخالف، لأن النتيجة في النهاية حماية الناس ومصالحهم وحماية البلد".

زخور

ثم تحدث رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت فأثنى على "الجهود التي بذلها ويبذلها الوزير العريضي لتطوير مرفأ بيروت وتفعيل دوره المحوري في المنطقة". وقال: "النتائج التي حققها المرفأ الجيدة في ظل الأزمات الداخلية والأحداث الإقليمية في المنطقة تؤكد أن مرفأ بيروت ما زال يغرد خارج السرب".

أضاف: "لا بد من الإشارة الى أن التدابير والإجراءات التي اتخذتها إدارة المرفأ ساهمت في زيادة الصادرات الزراعية بحرا في ظل المخاطر المحدقة بالسيارات التي تعبر الأراضي السورية برا إلى العمق العربي".